

التعاون والمشاركة بين البنك الدولي والمجتمع المدني

استعراض
السنوات المالية
2012-2010



ملخص وافٍ

استمرت علاقات البنك الدولي مع المجتمع المدني في الاتساع والنمو في كافة أوساط المؤسسة خلال السنوات 2010-2012. وتحقق هذا التطور في مختلف أطراف التعاون المتواصل الذي شمل الإفصاح عن المعلومات، وحوار السياسات، والمشاورات بشأن الإستراتيجيات، والتعاون على مستوى العمليات والشراكات المؤسسية. وتتمثل هذه العلاقات المتنامية بوضوح وجلاء في العدد المتزايد من ممثلي منظمات المجتمع المدني الذين حضروا الاجتماعات السنوية واجتماعات الربيع. فقبل عشرة أعوام، حضر أقل من 100 من ممثلي منظمات المجتمع المدني الاجتماعات السنوية، ولكن بحلول عام 2011 شارك أكثر من 600 في برنامج منتدى المجتمع المدني الذي استمر أسبوعاً. ولضمان أن تكون أصوات البلدان النامية وأروها مُمثلة تمثيلاً جيداً، زاد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عدد ممثلي منظمات المجتمع المدني الذين يحضرون الاجتماعات السنوية واجتماعات الربيع. وخلال الفترة التي شملها الاستعراض، رعى البنك الدولي في المتوسط مشاركة قادة 35 من منظمات المجتمع المدني والشباب من البلدان النامية في برنامج منتدى المجتمع المدني كل عام.

وأقام البنك الدولي نحو 20 جولة تشاور مع العديد من أصحاب المصلحة الرئيسية على المستوى العالمي بشأن الإستراتيجيات القطاعية، وأدوات التمويل، والدراسات البحثية خلال فترة الاستعراض، وعقد أكثر من 600 اجتماعاً للمشاورات العامة في شتى أرجاء العالم، وقام بتجميع آراء نحو 13 ألفاً من أصحاب المصلحة الرئيسية. وكانت أكبر جولات التشاور بشأن استعراض سياسات البنك الدولي المتصلة بإتاحة الحصول على المعلومات، ومعايير أداء مؤسسة التمويل الدولية، والبيئة. وساهمت منظمات المجتمع المدني بنشاط في تلك العمليات التشاورية بالمساعدة في تنظيم اجتماعات التشاور، وشاركت أيضاً للمرة الأولى في عملية التخطيط لتنفيذ سياسة إتاحة الحصول على المعلومات. وأجري أيضاً العديد من المشاورات على المستوى القطري بشأن إعداد إستراتيجيات المساعدة القطرية وأوراق إستراتيجية خفض أعداد الفقراء (انظر عبر شبكة الإنترنت على الملحقين (أ) و(ب) للاطلاع على وصف إستراتيجيات كل بلد على حدة).

ووطدَّ البنك الدولي أيضاً تعاونه على مستوى العمليات مع منظمات المجتمع المدني بالتشجيع على مشاركتها في المشروعات التي يُموّلها البنك والتعاون مع المجتمع المدني في مجالات التعليم وإدارة مخاطر الكوارث وغيرها من المجالات. وشاركت منظمات المجتمع المدني في 82 في المائة من المشروعات والبرامج الجديدة التي موّلها البنك الدولي خلال الفترة محل الاستعراض وعددها 1018 مشروعاً وبرنامجاً. وكانت منظمات المجتمع المدني أيضاً من المستفيدين الرئيسيين من مشروعات التنمية المدفوعة باعتبارها المجتمعات المحلية التي تلقت نحو 4.5 مليار دولار من التمويل في عام 2012. وقام البنك الدولي أيضاً بتدعيم أعماله في مجال المساءلة الاجتماعية من خلال دمج هذا المفهوم في إستراتيجيات المساعدة القطرية والإستراتيجيات القطاعية، وزيادة التمويل لمشروعات المساءلة الاجتماعية، والقيام بأنشطة تبادل المعارف والتعلم في هذا المجال.

وتأتي المناقشات أو إصدارات كتاب منظمات المجتمع المدني بشأن موضوعات مثل الأمن الغذائي والرعاية الصحية أيضاً انعكاساً للحوار المتزايد مع منظمات المجتمع المدني. وضمت ثلاثة اجتماعات مائدة مستديرة بشأن الغذاء تحت رعاية البنك الدولي مع منظمات المجتمع المدني أكثر من 150 من ممثلي المنظمات والشبكات الرائدة في هذا القطاع على مستوى العالم لمناقشة أزمة الغذاء العالمية مع رئيس البنك السابق زوليك وغيره من كبار مديري البنك. واستمر البنك أيضاً في التعاون مع شبكات المجتمع المدني العالمية مثل الاتحاد الدولي لنقابات العمال والتحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين. واشتمل هذا التعاون على الاستمرار في الاتصالات الجارية واستضافة الزيارات لقادة منظمات المجتمع المدني والمشاركة في مؤتمرات المجتمع المدني. واستمر فريق المجتمع المدني في البنك الدولي في التعاون الوثيق مع صندوق النقد الدولي في تنظيم أنشطة التواصل مع المجتمع المدني خلال الاجتماعات السنوية واجتماعات الربيع وفي التفاعل المنتظم مع فرق المجتمع المدني من المنظمات الدولية الأخرى مثل دوائر الاتصال مع المنظمات غير الحكومية التابعة للأمم المتحدة والبنك الآسيوي للتنمية وبنك التنمية للبلدان الأمريكية.

وتراوح التعاون في مجال التعليم من مشاركة ممثلين عن منظمات المجتمع المدني في مجلس إدارة الشراكة العالمية للتعليم إلى تعاون البنك مع عدة مؤسسات لتحسين المعايير التعليمية في أفريقيا. وفي عام 2011، أنشأ البنك الدولي مجموعة التشاور بين البنك الدولي والمجتمع المدني في مسائل الرعاية الصحية والتغذية والسكان التي تتيح آلية منظمة وشفافة للحوار بشأن السياسات والبرامج الصحية. وانخرط البنك بنشاط مع منظمات المجتمع المدني في برامج البنك المتصلة بالبيئة وتغير المناخ، والتي تجلت في إشراك 17 مراقبا من منظمات المجتمع المدني والشعوب الأصلية في صندوقين للاستثمارات في الأنشطة المناخية والتعاون في الشراكة العالمية من أجل المحيطات.

ودخل البنك الدولي أيضا في شراكات برمجية مع منظمات المجتمع المدني في أنشطة مثل جمع البيانات والتدريب المشترك. وأقيم عدد من الدورات التدريبية مع منظمات المجتمع المدني بشأن السياسة الجديدة للبنك لإتاحة البيانات للجميع ومبادرات رسم خرائط المشروعات بهدف رصد ومراقبة المشروعات والتعافي من الكوارث. ولعل أبرز مظاهر التعاون هي جهود منح منظمات المجتمع المدني مقعدا على مائدة صنع القرار في اثنتين من الآليات الكبيرة لتقديم المنح في مجالات الأمن الغذائي (البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي) والمساءلة الاجتماعية (الشراكة العالمية من أجل المساءلة الاجتماعية).

وشهدت فترة الاستعراض التي استمرت ثلاثة أعوام عدة تطورات مهمة في تمويل البنك الدولي لمنظمات المجتمع المدني. فقد قدم الصندوق الياباني للتنمية الاجتماعية للمرة الأولى في تاريخه الممتد عبر 12 عاما معظم تمويله بشكل مباشر إلى هذه المنظمات بدلا من توجيهه من خلال الحكومات. واستمرت آليات أخرى لتقديم المنح -منها برنامج المنح الصغيرة وصندوق البيئة العالمية وبرنامج سوق التنمية- في تمويل منظمات المجتمع المدني بشكل مباشر. وفضلا عن ذلك، قدم الصندوق الاستثماري لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية لمعهد الرقابة على الإيرادات تمويلا لمساندة منظمات المجتمع المدني في الحث على الحوكمة الرشيدة والشفافية في ستة بلدان نامية غنية بالموارد الطبيعية.

وعلى المستوى الإقليمي، استمر البنك الدولي في العمل مع منظمات المجتمع المدني بشأن حوار السياسات والمشاورات والتعاون على مستوى العمليات والتمويل. وقامت منظمات المجتمع المدني بمتابعة مشروعات البنك الدولي في أفريقيا وتعاونت مع البنك من خلال وسائل التواصل الاجتماعي في شرق أفريقيا وشجعت على المساءلة الاجتماعية في أمريكا اللاتينية. وفي الشرق الأوسط، أطلق البنك الدولي والعديد من منظمات المجتمع المدني العربية الشبكة المعنية بالمساءلة الاجتماعية في العالم العربي التي تضم المجتمع المدني والحكومات ووسائل الإعلام للتشجيع على الحوكمة الرشيدة وتحسين نواتج التنمية. وشارك البنك أيضا بنشاط مع منظمات المجتمع المدني المعنية بالدعوة إلى السياسات في أمريكا الشمالية وأوروبا، بما في ذلك من خلال مؤسسة إنترأكشن التي تمثل 190 منظمة دولية من منظمات المجتمع المدني والتي يوجد مقرها في الولايات المتحدة.

واستمر البنك في الحوار والتواصل مع فئات معينة مثل الشعوب الأصلية والشباب وذوي الإعاقة. وجدد البنك جهوده للتواصل مع المؤسسات من خلال مجلس استشاري رفيع المستوى. وزاد بدرجة كبيرة تمويله لجهود جعل المساواة بين الجنسين جزءا لا يتجزأ من مشروعات البنك وحافظ على تواصله القوي مع الحركة النقابية العالمية. وقامت وحدات الامتثال التابعة للبنك الدولي - ممثلة في هيئة التفتيش، ومكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة، ومجموعة التقييم المستقلة ومكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية - بجهود نشطة للتواصل مع المجتمع المدني وعقد اجتماعات مع المؤسسات المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الدعوة والمؤسسات الأكاديمية. وأدت الطبيعة المعقدة للعلاقات بين المجتمع المدني والحكومة في بعض البلدان إلى التفاوت في مستويات التواصل في مختلف أنحاء العالم. ففي بعض البلدان والقطاعات، تكون العلاقات بين البنك والمجتمع المدني غنية ومثمرة، وفي البعض الآخر تظل فاترة أو ناشئة. واتسع مجال المشاورات بشأن السياسات وشمولها خلال فترة الاستعراض 2010-2012، لكن ما زال يتعين تحقيق المزيد من الاتساق والتوافق. ويعكف البنك في الوقت الحالي على تزويد موظفيه بمزيد من التوجيهات، بما في ذلك مجموعة أدوات أفضل الممارسات لتدعيم جهود التشاور على طريق المضي قدما.

النشاط	التفاعل	مستوى صنع القرارات	النواتج المتوقعة
إتاحة إمكانية الحصول على المعلومات وتعميمها	في اتجاه واحد	غير متوفر	زيادة وعي أصحاب المصلحة الخارجيين
حوار السياسات	في اتجاهين	غير متوفر	زيادة وعي الجانبين
التشاور بشأن السياسات والبرامج	في اتجاهين	منخفض	أخذ آراء أصحاب المصلحة في الحسبان
تعاون	في اتجاهين	مشترك	الأهداف والإجراءات المشتركة (قصيرة الأجل والخاصة)
الشراكة	في اتجاهين	متساوي	الأهداف والإجراءات المشتركة (طويلة الأجل والمؤسسية)

الشكل 1.1 مستويات تأثير المجتمع المدني وانخراطه مع البنك الدولي

خط الاتجاه الأساسي لمشاركة المجتمع المدني

